البيئة والتنمية المستدامة في العراق – الواقع – والآثار الاقتصادية

Environment and sustainable development in Iraq - reality - and economic implications

أبو تراب تغريد قسم محمد

جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي : tagreedabutrab@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/21 تاريخ القبول: 2021/07/23 تاريخ النشر: 2021/09/15

ملخص:

عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساوَمة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة" أي التنمية القائمة على استغلال الموارد بالشكل الأمثل لتلبية حاجة الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة ، وتندرج تحت هذا المصطلح عدة ركائز أهمها (الحفاظ على سلامة البيئة ، وإرضاء الحاجات الإنسانية الرئيسة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوفير التكافل المجتمعي المتعدد) . وكان أيضا من مخرجات هذا التعريف إدراك أن التنمية المستدامة تشمل عدداً من المجالات المتنوعة ، وهذه المجالات ذات قيمة ايكولوجية واقتصادية واجتماعية ، وأصبحت هذه التنمية اليوم الأساس لعملية التنمية في دول العلم اجمع . والعراق لازال بعيد عن تحقيق التنمية المستدامة بسبب جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن ضبابية السياسات الاقتصادية ، وأيضا ما تعرضت له البيئة العراقية من تدهور واستنزاف لمواردها كل ذلك جعل العراق أمام تحديات تعيق تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة لتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية مع الحفاظ على مقدرات الأجيال القادمة .

الكلمات الافتتاحية : (البيئة ، التنمية المستدامة ، الأجيال القادمة ، الرفاهية ، التطور) .

تصنيف JEL : XN2، XN1.

Abstract:

Sustainable development has been defined as "development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs," meaning development based on optimizing the use of resources to meet the needs of the present without compromising the capabilities of future generations. Several pillars fall under this term, the most important of which is (preserving the integrity of the environment) Satisfying basic human needs, achieving social justice and providing multiple community solidarity). One of the outputs of this definition was the realization that sustainable development includes a number of diverse fields, and these areas are of ecological, economic and social value Today, this development has become the basis for the development process in the countries of the whole world . And Iraq is still far from achieving sustainable development due to a number of political, economic and social reasons as well as the blurring of economic policies, as well as the deterioration and depletion of its resources to the Iraqi environment. All this has made Iraq face challenges that well-being of current generations while preserving the capabilities of generations Coming .

Keywords ;(environment, sustainable development, future generations, welfare, development).

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عرفت التنمية "بأنّها قدرة الدولة على زيادة الموارد المختلفة ، من موارد بشرية ، واقتصادية ، وطبيعية ، واجتماعية ، وتدعيمها ، بهدف تحقيق نتائج أعلى للإنتاج لتلبية الاحتياجات الأساسية لغالبية مواطنها ، وتمكينهم من تقديم مطالبهم وحقوقهم إلى الحكومات" . وانه مفهوم يُطَبَّق على صعيد الأفراد بمعنى تنمية الفرد نفسهُ بنفسِهِ ، وتطوير قدراته المعرفية ، والثقافية ، والإنتاجية ، وإثرائها بما يتناسب مع متطلبات الحياة المدنية الحديثة ، وعلى صعيد المجتمع وتسمى بالتنمية الاجتماعية ، وعلى صعيد الاقتصاد ويطلق عليها بالتنمية الاقتصادية وأيضا على الصعيد السياسي وتعرف بالتنمية السياسية ، وأخيرا ظهر إلى السطح مصطلح التنمية البيئية والمتعلق بالبيئة ومواردها . ولغرض الإحاطة بكل هذه المجالات التنموية أطلق مصطلح التنمية المستدامة حديثا إ، وإنّ الإحاطة بقضايا التنمية المستدامة هو أمر مهم وضروري في استيعاب جزء كبير من مفهوم التنمية الواسع والمسمى بـ (التنمية المستدامة) وفِقاً لتقرير لجنة برونتلاند لعام (1987) تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) **(صلاح ، 2018 ، https://mawdoo3.com)** ، أصبح مفهوم التنمية المستدامة معروفاً ومستخدماً ، فقد حدَّدت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تعريفاً خاصّاً لها على أنها "التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساوَمة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة" ، ساعد هذا التقرير على فهم أنَّه تندرج تحت التنمية المستدامة عدة ركائز لتحقيقها مثل (الحفاظ على سلامة البيئة ، وإرضاء الحاجات الإنسانية الرئيسة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوفير التكافل المجتمعي المتعدد) . لقد كان من مخرجات هذا التعريف إدراك أن التنمية المستدامة تشمل عدداً من المجالات المتنوعة ، وهذه المجالات ذات قيمة ايكولوجية واقتصادية واجتماعية ، ففي ظل التنافس العالمي بين الدول على النهوض بكافة قطاعات الدولة ، واكتساب الميزة التنافسيّة في الأسواق الدولية والتمكن من الوقوف بقوة في ساحة الأعمال الدوليّة بشتى مجالاتها أضحى مفهوم التنمية أساساً لتمكين الدولة اقتصاديّاً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً وديمغرافياً ، إذ تسعى الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة الداخليّة لنفسها بهدف الحفاظ على سيطرتها على مواردها الداخليّة وعلى حكمها ، ومنع تدخل القوة الأخرى المهيمنة ، والتي تهدف بشكل رئيسي إلى السيطرة عليها واستنزاف طاقاتها ومواردها والتحكم بها بحجة النهوض بها وإعادة تأهيلها مما جعل هذا القطاع التنموي أساساً لتحقيق الحياة الكريمة للشعوب أولاً ، ثم للاحتفاظ بالاستقلاليّة والحق في صنع القرارات ثانياً . والتنمية المستدامة في العراق لا تزال في بداياتها الأولى وذلك بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة والصراعات السياسية وتقاطع المصالح الفردية للساسة العراقيين وما مر به العراق من أزمات وكوارث منها عسكرية ومتمثلة بالحروب المتتالية ، ومحاربة التنظيمات الإرهابية ، فضلا عن عدم الاستقرار الاقتصادي والضبابية التي تسود السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، مضافا إليها ما تعرضت له البيئة العراقية والنظام البيئي في البلد من تدهور أدى إلى جملة من التحديات التي وقفت عائقا أمام صانعي القرار في العراق لوضع إستراتيجية للتنمية المستدامة **تحقق التنمية والتطور والرفاهية للأجيال الحالية مع المحافظة على قدرة الأجيال القادمة على استمرار الحياة وديمومتها ، فجاءت فكرة الدراسة حول البيئة والتنمية المستدامة في العراق الواقع والآثار الاقتصادية ومن خلال المنهجية التالية :**

أهمية البحث :-تأتي أهمية البحث من أن العالم بأجمعه يتجه نحو تحقيق التنمية المستدامة فلا بد للعراق أتباع هذا التوجه لتحقيق المحافظة على الموارد الطبيعية والنظام البيئي للأجيال الحاضرة ودون المساس بقدرات الأجيال القادمة .

هدف البحث : يهدف البحث إلى تسليط الضوء على برنامج التنمية المستدامة في العراق واقعه ومتطلبات تطبيقه للخروج بأكبر قدر من الايجابيات التي تؤمن حياة الفرد العراقي ومستقبل الأجيال القادمة .

إشكالية البحث: تفاقمت في الآونة الأخيرة مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية في العالم ومنها العراق وفشل اغلب البرامج التنموية في معظم الدول النامية بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية والحروب المتتالية والصراعات والأزمات والتصدي للتنظيمات الإرهابية كل ذلك ساهم بشكل كبير في عملية الهدر مما جعل مصير الأجيال الحاضرة والقادمة على المحك لذلك تناول البحث ما يسمى بالتنمية المستدامة التي تتناول كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئة ببرنامجها التنموي ، ومن بين هذه الدول العراق الذي تنطبق عليه كل الأسباب أعلاه مما جعل حياة الأفراد ومستقبلهم وأمنهم بكل أشكاله في خطر لا سيما بعد فشل البرامج التنموية للحكومات المتعاقبة لهذا جاءت فكرة البحث لتتناول بشيء من التفصيل واقع التنمية المستدامة في العراق أهم التحديات التي تقف عائقا أمام تنفيذها .

فرضية البحث : قام البحث على الفرضية التالية "تعد تحقيق التنمية المستدامة في العراق انتقاله إلى الاستقرار والأمان والرفاه فيما لو توافرت لها جميع متطلبات تنفيذها" .

منهجية البحث : اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي معا وفي ضوء ما متاح من البيانات والإحصائيات ، ومن خلال تقسيم البحث إلى :

1- البيئة والتنمية المستدامة : المفهوم – الإبعاد – الخصائص – الأسس - المتطلبات – الأهداف.

2- التنمية المستدامة في العراق : الواقع – التحديات – الآثار الاقتصادية .

2 : البيئة والتنمية المستدامة (المفهوم – الإبعاد – الخصائص – الأسس - المتطلبات – الأهداف)

1.2 المفهوم

تعد التنمية من الوسائل الأساسية لرقي الإنسان وعلو شانه من خلال استغلال ما موجود في البيئة من موارد التي تشكل دعامة عملية التنمية في الدول سواء أكانت تنمية اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية ، هذا الاعتماد الكبير على هذه الموارد أدى إلى بروز مشكلات عديدة منها التلوث الذي أصابها مما ضاعف من تكاليف حماية البيئة لاسيما في العقود الأخيرة إذ بلغت التكاليف الاقتصادية لعملية الإصلاح في الدول المتقدمة ما نسبته (3%) وأكثر من الناتج القومي الإجمالي (**د. الطحلاوي ، 2011 ، ص103**) وعلى أساس ما موجود من موارد فقد وضع لها عدة تعاريف لغة واصطلاحا : البيئة في اللغة هي "الاسم للفعل تبوأ أي نزل أو أقام ، وتبوأه أي أصلحه وهيأه " (**ابن منظور بدون سنة ، ص382**) . أما البيئة في اللغة الفرنسية وكما ورد في معجم لاروس بأنها " مجموعة العناصر الفيزياوية والكيميائية والبيولوجية سواء كانت طبيعية أو اصطناعية والتي يعيش فيه الإنسان والحيوان والنبات وكذا العناصر" (**عبد الغني ، 2013 ، ص12**) . وعرفت اصطلاحا بحسب مدلولها وتبعا لنمط العلاقة التي تربط الإنسان بهذا المصطلح ولذا فقد تباين الباحثين والمختصين في وضع تعريفا محددا لها ، فقد عرفت بأنها :- "المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشات شيدها لإشباع حاجياته" (**الحلو ، 2002 ، ص31**) . أما المختصون بعلوم الطبيعة فعرفوها بأنها "مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي يعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها " (**عبد القوي ، 2002 ، ص7**) . وعرفها آخرون على أنها "الوسط أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثر ويؤثر فيه بكل ما يشتمله هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات سواء كانت طبيعية كالصخور وما تضمه من معادن ومصادر طاقة وتربة وموارد المياه وعناصر مناخية من حرارة وضغط ورياح وأمطار ونباتات طبيعية وحيوانات بحرية وبرية أو معطيات بشرية أسهم الإنسان في وجودها من عمران وطرق ونقل ومواصلات ومزارع ومصانع وسدود ...الخ" (**عبد المقصود ، 1998 ، ص17**) . كما ورد لها تعريفا في الاتفاقيات الدولية مثلما جاء في مؤتمر استوكهولوم للبيئة بأنها "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته " (**الحمد وصاريني ، 1979، ص24**) . هذه التعاريف بمجموعها اتفقت على إن البيئة تتكون من عناصر (الماء والهواء والتربة) وهذه العناصر وكما ذكرنا تعرضت للاستنزاف من قبل البشر وسواء الاستغلال مما أدى إلى هدرها وتعرضها إلى ما يعرف مشكلة التلوث البيئي والتي تعني "التغييرات غير المرغوبة فيما يحيط بالإنسان كليا أو جزئيا كنتيجة لأنشطته

من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة تغير من المكونات الطبيعية والكيماوية والبيولوجية للبيئة مما يؤثر على الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها" (**محمود وأبو السعود ، 2007 ، ص17**) . وعرف أيضا بأنه "التغيير الذي يحدث في المميزات الطبيعية للعناصر المكونة للبيئة : أين يعيش الكائن البشري سواء كان الماء ، الهواء ، التربة ، أو الخسائر الناتجة عن سوء استعمال هذه العناصر أذا أضفنا لها مواد غير مناسبة ، والتلوث قد يكون بيولوجيا أو كيميائيا أو حتى بسبب القمامة أو النفايات الضارة " (**الجمل ، بدون ، ص44**) . ومن أهم أنواع التلوث هو التلوث الهوائي والمائي والأرضي (التربة) ، ولكل نوع من هذه الأنواع أثاره السلبية على البيئة والإنسان ، وبذلك فقد ارتبطت البيئة بعملية التنمية بعلاقة معقدة ومتشابكة وبناءا عليه فقد أثارت هذه العلاقة نقاشات عديدة ، وقبل ذلك لابد من توضيح مفهوم التنمية لتتبلور الصورة وتتضح ونتجاوز الخلط بين مصطلح النمو والتنمية ، وأيضا حتى لا تتحدد التنمية بمصطلح التنمية الاقتصادية فقط متجاوزين عن الجوانب النوعية الأخرى فيها (**ماير و بالدين ، 1964 ، ص18-19**) . فالبيئة تعني إحداث تغييرا نوعيا وتحولا جذريا في بنية الاقتصادات ولهذا فقد عرفت بأنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة وموجهة وفق أدارة وطنيـة مستقلة من اجل أيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين لنوعية الحياة فيه" (**عبد الرحمن ، 1997 ، ص17**) . إذن فعملية التنمية تعد في الجانب الأكبر منها هي نتاج حاصل للسياسات التي تتبعها الدول لتعزيز قدرات أفرادها ومؤسساتها والاقتصاد حتى تستطيع تحقيق عملية التحول المطلوبة في البناء المؤسساتي والعلاقات وعليه فقد اتسع مفهوم التنمية واخذ يشمل مضامين وأبعاد أخرى وأصبح أكثر شمولية ولا يتحدد بتحقيق الرفاه المادي وإنما إلى تحقيق مستويات ثقافية أعلى ، واخذ ينتشر مصطلح جديد في الفكر الاقتصادي هو (التنمية المستدامة) ، والاستدامة كمصطلح يطلق على تطويع التصرفات الإنسانية من اجل التوافق مع البيئة وعدم إهمال الحفاظ عليها كما يعد مصطلح بيئي يساهم في وصف بناء النظم الحيوية ويشرح مدى تنوعها بمرور الزمان ، بينما مفهوم الاستدامة للبشر يعني قدرتهم على الحفاظ على نوع الحياة التي يعيشون فيها لفترة طويلة وهي تعتمد على حفظ العالم للموارد الطبيعية (**موسشيت ، 2000 ، ص70-71 ، مطرود ، 2018 ، ص18**) . فاكتسب بذلك مفهوم التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا بعد لاما جاء في تقرير (لجنة بورتنلاند – مستقبلنا المشترك) الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام (1987) "إذ أصاغ تعريفها على إنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المسومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم . وهو تعريف يحتوي على مفهومين أساسيين هما (مفهوم الحاجات وخاصة الحاجات الأساسية لفقراء العالم) و (مفهوم فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل) (**عارف ، 1989 ، ص69**) . ويعد هذا التعريف محددا للإطار العام لمصطلح التنمية المستدامة الذي يطالب بالتساوي بين الأجيال في تحقيق الحاجات الرئيسة ، لذلك ووفق هذا التعريف فان التنمية المستدامة يهتم في المجالات الآتية :

أ-إن التنمية المستدامة تعني المساواة والعدالة بين الأجيال . 2

ب-أن التنمية المستدامة هي الاستعمال المثالي والفعال لجميع المصادر البيئية والحياة الاجتماعية والاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل) (**المهنا والديب ، 2009 ، ص488-489**) . 3

وعرفت التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي اقره مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام (1994) بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نمو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل " (**احمد وسالم ، 1999 ، ص12**) وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحهم إلى حياة ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول" (**المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2004 ، ص68**) . فعملية التنمية المستدامة عملية ديناميكية تنبع من الكيانات الاقتصادية وتضم جميع الاتجاهات كونها عملية تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب . واخذ آخرون في تعريفهم للتنمية 4

المستدامة بأنها "تنمية تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية السابقة بل هي تشمل كافة الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ..الخ ، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية" (**طلبة ، 1995 ، ص150**) . وذهب علماء آخرون في تفصيلهم لمفهوم التنمية المستدامة بأنه مفهوم يجب أن تندرج تحته عدة قضايا أهمها (**الهيتي ، 2006 ، ص103-104**) :

$-التنمية المستدامة لا تخص أماكن معينة بل أنها للبشرية جمعاء . 5

$-أن لا تمس بقدرة الأجيال المستقبلية على توفير احتياجاتها . 6

$-التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى الحدود الممكنة بيئيا . 7

كما عرفها الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد بأنها "السعي الدائم لتطوير الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحفظ الحياة" (**عبدالله ، 1998 ، ص38**) . بينما عرفها مؤتمر قمة الأرض المنعقد في البرازيل عام (1992) بأنها " ضرورة انجاز الحق في التنمية " (**موسشيت ، 2000 ، ص20**) . وتناولها بالتعريف أيضا المدير التنفيذي وتجدد البيئة وتحافظ عليها وتمكن الناس وتوسع خياراتهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم" (**صالح ، 2000 ، ص35**) . في حين وضع المجلس الدولي للمبادرات البيئية والمحلية عام (1994) تعريفا لها بأنها "التنمية التي تقدم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية لجميع السكان دون المساس باستدامة النظم الطبيعية والاجتماعية التي تقوم عليها توفير تلك الخدمات " (**رياض ، 2013 ، ص13**) . كما عرفها (وليم وكلز هاوس) مدير حماية البيئة الأميركية على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عليات متكاملة وليست متناقضة " (**غنيم وزنط ، 2007 ، ص25**) . وأخيرا عرفتها اللجنة الأوربية للبيئة المستدامة عام (1992) على أنها "عبارة عن سياسة وإستراتيجية تعمل على ضمان الديمومة والاستمرارية في الزمن لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في أطار احترام المحيط ، وبدون هدر للموارد الطبيعية الموضوعة لخدمة النشاط الإنساني" (**مصطفى ، 2008 ، ص50**) . وبناءا على ما تقدم من تعاريف لمصطلح التنمية المستدامة فقد قسم معهد الموارد العالمية هذه التعاريف إلى أربعة مجاميع هي (**زرنوح ، 2006 ، ص126**) :

*-اقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد ، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر .

*-الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف .

*-أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية .

*-وعلى الصعيد التكنولوجي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون .

نستشف مما تقدم أن التنمية المستدامة هي تنمية هدفها تحسين نوعية الحياة للأفراد على أساس حماية الموارد المتاحة للحاضر وللأجيال القادمة بمعنى أنها عملية استخدام للموارد الطبيعية بطريقة عقلانية .

2.2 أبعاد ومتطلبات التنمية المستدامة : يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة دائما إحراز تقدم في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية والتكنولوجية والتي ترتبط مع مجموعة الإجراءات التي يجب تحديدها وحصرها لتكون متطلبات قيام التنمية المستدامة.

أ-متطلبات التنمية المستدامة : وتتلخص أهم متطلباتها بالاتي (**هاريسون ، 1994 ، ص68**) :

#-الاقتصاد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية بمعنى حصر هذه الثروات في الوقت الحاضر وتقدير ما يكفي من الموارد للأجيال المستقبلية .

#-سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك أي التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية وأولوياتها .

#-العناية بالتنمية البشرية في المجتمع والتي تعني العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الملاكات المحلية .

#-التنمية الاقتصادية الرشيدة والتي تتركز على تبني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة

#-الحفاظ على البيئة والاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس المعرفة بان صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة بالشكل الايجابي .

#-الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية وتوطيد التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة .

هذه المتطلبات تمثل الإطار العام للتنمية المستدامة كما تتصف هذه العملية بالاستقرار من خلال قدرتها على التواصل في تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة ، مما جعل هنالك وجود علاقة تبادلية بين التقدم الاقتصادي وحماية البيئة (**الأمين** ، (www.arabthogt.org).

ب-أبعاد التنمية المستدامة : أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن (130) مؤشرا ومصنفة في أربع فئات أو أبعاد رئيسية هي :

@-**البعد الاقتصادي** : وتعني ضمن هذا البعد الاستمرارية في تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول مدة ممكنة وتقاس من خلال معدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن الكثير من مقومات الرفاه من طعام ومسكن ونقل وملبس وصحة وتعلم ، كما اهتم بعض الاقتصاديين بما يسمى بـ (رأس المال الطبيعي) والذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي هي أساس النظام الاقتصادي فعليا مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسماك وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل تنظيف الهواء وتنمية المياه (**علي ، 2003 ، ص190**) .

@-**البعد الاجتماعي** : يعتبر هذا البعد محورا أساسيا للتنمية المستدامة فمن خلاله تستطيع الحكومة تحقيق الخدمات للأفراد في ميدان السكن ومكافحة الفقر والرعاية الصحية للأمومة والطفولة ، كما تعتمد المستدامة في هذا الجانب على منح الأشخاص فرصة المشاركة واثبات الذات وتحقيق العدالة والأنصاف بين مختلف فئات المجتمع من جهة وتمكين الأجيال سواء الحالية والمستقبلية من الفرص

المتساوية في مختلف مجالات الحياة ، فالأجيال الراهنة تأخذ بالحسبان اهتمامات ومصير الأجيال القادمة (**علي ، 2003 ، ص151**) .

@-**البعد البيئي** : اهتم البيئيون في مقارنتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الموارد البيئية والذي يعني أن لكل نظام حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف حتى تهدر القدرة الطبيعية وتتسبب بمشكلة تدهور النظام البيئي التي لا يمكن أصلاحها بالقريب العاجل ، لذلك لا بد من وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة (**مصطفى ، 2008 ، ص37**) .

@-**البعد التكنولوجي** : يتمثل هذا البعد في استخدام التكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية وانعكاسه على تحسين المستوى ألمعاشي ومن أهم أبعاده :-(-استعمال التكنولوجيا الأنظف في الصناعة إذ أن انتشار الصناعات والمنشات أدى إلى زيادة التلوث ففي الدول المتقدمة يتم الحد من تدفق التلوث أو مكافحة التلوث البيئي من خلال فرض غرامات مالية كبيرة أو وضع إجراءات وقوانين صارمة على المنشات من اجل تقليل التلوث (**الهيتي ، 2006 ، ص110**) . وتبني التكنولوجيا الغالية أن التكنولوجيا المستخدمة في الدول النامية كثيرا ما تكون اقل كفاءة وأكثر نسبيا للتلوث من التكنولوجيا المستخدمة في الدول الصناعية) .

3.2: أهداف وأسس وخصائص التنمية المستدامة وأهميتها :-

أ-أهداف التنمية المستدامة : تتسم أهداف التنمية المستدامة بنطاقها الواسع وشمولها على عناصر السياسة العامة وتقديم الخدمات وحماية البيئة والجوانب المؤسسية والحوكمة ، وأيضا مشاركة أصحاب العمل ، وقد حددت الوثيقة (17) هدفا و (169) غاية ومن أهم تلك الأهداف ما يلي (**ديوان المراجعة القومي ، 2016، ص4-5، الكفري ، 2003**) :

أ-القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .

ب-القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة .

ج-ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار .

د-ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة .

هـ-تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات .

و-ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها أدارة مستدامة .

س-ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة .

ح-أقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار .

ط-الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها .

ل-جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة .

ي-حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة .

ك-اتخاذ الإجراءات العاجلة للتصدي لتغيير المناخ وأثاره .

م-حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

ش-التشجيع على أقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة ، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع على جميع المستويات .

ذ-تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة .

ب-أسس التنمية المستدامة : تعتمد التنمية المستدامة على الحق في التنمية والحق في حماية البيئة لهذا ارتكزت على مجموعة من الأسس أهمها (**الجامعة العربية ، 2006، توفيق و آخرون ، 1992، ص13-14**) :(-الإنسان هو المسئول الأول عن التنمية المستدامة ./-الطبيعة وما تحويه من موارد سخرها الله لخدمة الإنسان وضرورة الاستخدام المتواصل./-التكنولوجيا وما تعنيه من استخدام المعرفة والعلمية في استثمار موارد البيئة وحل مشكلاتها والتصدي للأخطار التي تواجهها) .

ج-خصائص التنمية المستدامة: تتصف عملية التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص نلخصها بالاتي (**غنيم و زنط ، 2007 ، ص41**) :

-الاستمرارية : يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من أعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد الطبيعية وتنظيم استخدام المتجددة منها وكذلك القابلة للنفاذ بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة .

-تحقيق التوازن البيئي : وذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة وضمان أنتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة . وبناءا على ما سبق فان التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية التي تتخذ من التوازن البيئي هدفا مهما لها حتى يتسنى رفع مستوى المعيشة وتنظيم الموارد البيئية وتنميتها .
-تستهدف التكاملية : تعد التنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين السياسات المتبعة في استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيارات التكنولوجية والشكل المؤسسي بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية بما يحافظ عليها .

-البعد الزمني : يعد البعد الزمني فيها هو الأساس فهي تنمية طويلة المدى وتعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ، ويتم التخطيط لأطول مدة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات .

-**المحافظة على التنوع الوراثي** : أنها تنمية تراعي التنوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها كما تحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الايكولوجية أي أنها تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومات البيئية لسهولة التحكم فيها .

4.2 أهمية التنمية المستدامة : تتمركز أهمية التنمية المستدامة من خلال الأتي (**مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2001 ، ص19**) :

$-تحسين القدرة الوطنية على أدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل للجميع .

$-احترام البيئة الطبيعية عن طريق تنظيم الأنشطة البشرية وموارد البيئة لعدم الأضرار بها وهدرها ، ورفع الوعي البيئي لدى المجتمع من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ووسائل التواصل الاجتماعي .

$-ضمان أدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي .

$ -ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف أبناء المجتمع وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية والمعلومات الدقيقة ذات الطابع البيئي لأجراء التخطيط الإنمائي بشكل علمي وسليم

$-التركيز بوجه خاص على الأنظمة الاقتصادية المعرضة للأخطار سواء أكانت أراضي زراعية معرضة للتصحر أم مصادر المياه المعرضة للنضوب أو للتلوث .

5-2 :-معوقات التنمية المستدامة : تنبهت جميع مؤتمرات قمة الأرض إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية في العالم ، وأن الاستمرار في استخدامها غير الرشيد سيؤدي إلى هدرها واستنزافها ، وبالتالي إلى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة (التنمية المستدامة) ، ومن هذا المنطلق أكدت تلك المؤتمرات ضرورة خلق علاقة أخلاقية تربط بين الإنسان والبيئة ، فضلا عن ذلك نبهت إلى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس ، من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية ، بما في ذلك اجتثاث الفقر ، رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم ، فيرى راسمو السياسة البيئية في العالم والمختصين بعملية التنمية المستدامة والمهتمين بذلك على أن تطبيق أهداف التنمية المستدامة على ارض الواقع تعترضه جملة من المعوقات التي تتفق عليها دول العالم باختلاف درجات تقدمها ومنها العراق ، وأن تطبيق التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقه لعدة أسباب ومعوقات تعترض هذا الطريق أهمها وأبرزها (**د. الحسن ، 2011 ، ص6-8**) :

أ-الفقر : تعد مشكلة الفقر عالمية إذ أشارت العديد من الإحصائيات والدراسات العالمية ان هناك (15%) من سكان العالم ذات الدخل المرتفع يستهلكون (54%) من مجموع الإنتاج العالمي بينما (40%) من الفقراء في الدول ذات الدخل المنخفض يستهلكون (11%) من مجموع الإنتاج العالمي حتى وصل معدل الفقر في الدول النامية إلى ما يساوي (1 دولار) يوميا ، وتراجعت مستويات التعليم والتأهيل مما أدى إلى عجز حاد في الكوادر والكفاءات العلمية التي تعد من الأسس التي تقوم عليها عملية التنمية المستدامة (**مطرود ، 2018 ،ص54**) . كما حدد خبراء البنك الدولي في دراساتهم لأسباب مشكلة الفقر في العالم جملة من الأسباب أهمها (**عطية ، 1992 ، ص61-63**) : (فقدان مصدر الدخل والموارد التي تمكن الإنسان من الحصول على الاحتياجات الأساسية . ضعف المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الدولة . التعرض لحروب والأزمات والكوارث الطبيعية كموجات الجفاف والأوبئة .وأخيرا قلة الموارد الطبيعية والمالية وسوء الإدارة) .

ب-**الكثافة السكانية** :ارتفعت معدلات النمو السكاني في العالم وخاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية حتى أصبحت من أكثر دول العالم كثافة سكانية (التي تعني نسبة عدد السكان الكلي إلى المساحة المطلقة) ، كما تعد من المقاييس المنتشرة وكثيرة التداول وسهلة الاستخدام .

ج-**التلوث البيئي** : وهو الخلل الحاصل في النظام البيئي ويكون ذلك بسبب مؤثرات خارجية او داخلية ، وهو في الغالب يحصل بفعل النشاط البشري ، ويتسم جغرافيا إلى تلوث محلي وهو الذي ينحصر في حيز إقليمي محيط بمصدر التلوث . وتلوث البعيد المدى ويكون أثره على نطاق واسع ويحدث بشكل متعمد ومصادر عضوية وتمتد إلى مساحات كبيرة قد تتجاوز أكثر من دولة ويكون على أكثر من شكل منها التلوث عابر للحدود ذات الاتجاه الواحد بمعنى يحدث التلوث في دولة وتظهر أثاره في دولة أخرى والتلوث عابر للحدود ذات الاتجاهين أو ما يسمى بالتلوث التبادلي والذي يحصل بين دولتين أو أكثر .

(http;/mawdooa.com)

د-**التغيرات المناخية** : اخذ موضوع التغيرات المناخية حيزا كبيرا من الاهتمام من قبل المختصين والمعنيين في العالم ، واللجان التابعة للأمم المتحدة والدول الصناعية ألثمان كون الأخيرة أدركت أنها السبب الرئيسي في هذه المشكلة وأثارها السلبية والمتضرر الأكبر منها في نفس الوقت لذا شرعت كل هذه الجهات نحو وضع الاستراتيجيات المناسبة وسن القوانين والتشريعات حتى تحد بشكل أو بأخر من أثارها السلبية ، وتتركز هذه التغييرات في اتجاهين **(الأول)** ينحصر في التغييرات الناتجة عن ما يحصل من تغييرات في النظام الشمسي وتأثيره على درجة حرارة الأرض ، و**(الثاني)** يتمثل لارتفاع درجات الحرارة الناتج عن الاحتباس الحراري بسبب الثقب الحاصل في طبقة الأوزون والناتج عن التلوث البيئي بأشكاله وأنواعه المختلفة ...الخ من الأسباب (**الوائلي ، 2012 ، ص22**) .

هـ-**التصحر**: تعد مشكلة التصحر من المشكلات البيئية الخطرة وذات أثار اقتصادية وخيمة ، وقد تزايدت معدلاتها منذ منتصف القرن العشرين بسبب موجات الجفاف وشحة المياه والتلوث البيئي وسوء استثمار الموارد الطبيعية مما أدى إلى خلل في التوازن البيئي ، ومع كل ذلك يعد الإنسان هو أكثر الأسباب المؤدية إلى التصحر وخاصة في المناطق الصحراوية والجافة وشبه الجافة مع تخلف الزراعة ووسائلها وأساليبها ، ويمكن إيجاز الأسباب البشرية المؤدية إلى التصحر ما يلي:-(استعمال وسائل الري التقليدية ، والزراعة التقليدية) (**ملك ، 2005 ، ص4 ، ملك ، 2004 ، ص104**) .

و- **الجفاف** : تعد من المشاكل المؤثرة في عملية التنمية المستدامة في العالم ، وتصاعدت معدلاتها بسبب ارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد وقلة الإمطار الناتجة عن ظاهرة التغييرات المناخية الحاصلة في العالم (**محمدين و احمد ، 1981 ، ص25**) .

س-**عدم الاستقرار** في كثير من مناطق العالم و الناتج عن غياب السلام والأمن .

ح-**الديون وفوائدها** والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية .

ط-**استمرار الهجرة** من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على لأنظمة االإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

ل-**عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة :** مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها .

أ-إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة : لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها يجب توفر إرادة سياسية للدول وأيضا استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها ، لأنها عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق ، فلابد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة وهي بالترتيب (**ريحان ، 2002 ، ص66 ، البنا ، 1990 ، صفحات متعددة ، -د. الحسن ، 2011 ، ص9-12**) :-

#-دور الفرد في التنمية المستدامة : أن التنمية المستدامة تعتمد بالدرجة الأساس على الإنسان فهي فلسفة أخلاقية محورها الإنسان والرقي به وتحقيق الرفاهية وتلبية جميع احتياجاته ، وبالتالي فإن كل إنسان أيا كان موقعه أن يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه . وأيضا على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان الرفاه والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل ، فالتنمية المستدامة أساسها الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضا هو الأساس في بناء هذه التنمية .

#-دور الأسرة في التنمية المستدامة : يتعدى دور الأسرة إلى خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده ويحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح ، ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئته فإن أفرادها سيكونون كذلك فالأسرة هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على قدرات الآخرين كما نحرص في المحافظة عليها لاستمرار بقائنا .

#-دور المجتمع : يؤدي المجتمع دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة ، فالمجتمع هو المحطة الثانية والمحرك الأساسي والمحوري في عملية التنمية المستدامة ويكون ذلك من خلال مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته أي مجتمع متكامل قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ علي بيئتها ومحيطها ، وتحرص علي أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة . كما يقع علي المجتمع دور أخر ومهم في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام عن طريق مبادرات المجتمع من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل .

#-دور القطاع الخاص : يعد القطاع الخاص شريك أساسي والكفة الأخرى للميزان الذي يتحقق من خلاله الوصول إلى الأهداف التنموية المطلوبة ، فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد ، فالاستثمارات تلعب دورا فاعلا في خلق فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها ، وأيضا مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي ، لذلك فان السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تكون قائمة على الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه .

#-الدور الحكومي : أن الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مع مراعاة للجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي ، والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر.

#-دور القانون في حماية التنمية المستدامة وتدعيمها : اجتمع في الفترة من (18 -20 /2002/8) أعضاء الهيئات القضائية من جميع أنحاء العالم بالندوة العالمية للقضاة المعنية بالتنمية المستدامة ودور القانون ، وذلك في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا ، لتأكيد الالتزام

بتطبيق القوانين لحماية البيئة واستمرار التنمية المستدامة .

ب-مؤشرات قياس التنمية المستدامة : وتتلخص أهم هذه المؤشرات بالاتي (**منظمة العمل العربية ، 1988 ، ص73**) :

***-التعديل البيئي التقريبي للناتج الوطني** : ويستند على قيمة الناتج الوطني الصافي مستبعدا منه قيم الاستهلاك للعناصر مثل رأس المال الطبيعي والتغير في تدفقات التلوث .

***-المدخرات الحقيقية** : وهو مؤشر يقارن بين مجموع الاستهلاك من رأس المال المستثمر ورأس المال الطبيعي مع المبلغ المعاد استثماره في الاقتصاد .

***-الناتج الأولي الصافي بالنسبة للاستهلاك** :هو مؤشر يقيس المنتج من المواد الأولية بنسبة إلى الاستهلاك ويستخدم في مجال الطاقة .

***-المجال البيئي** : يقيس العدالة في التوزيع وتخصيص الموارد في العالم ، فهو يحدد ما أذا كان نصيب الدولة من الموارد المستهلكة اكبر أو اقل من نصيبها في العالم .

***-مؤشر الرفاهية للاقتصاد المستدام ومؤشر التقدم الحقيقي** : ويتضمن مدى التوزيع العادل للدخل مثلما يقيس مستويات التدهور البيئي ونسبة العمل غير مدفوع الأجر (**علام ، 2004 ، ص89**) .

ويرى باحثون آخرون أن المؤشرات التي يمكن أن تقيس مستويات التنمية المستدامة تتحدد بالاتي (**د. الصقال ، 2010 ، ص185-186**) :

-المؤشرات الاقتصادية : وتضم مؤشر التقدم في معدل دخل الفرد ، والبطالة ، ونسب التضخم ، الاستثمار قياسا بالاستهلاك ، الدين الخارجي .

-مؤشر التعليم : وتشتمل على مؤشرات نسبة المعلمين إلى التلاميذ ، معدلات الالتحاق الإجمالي بالتعليم حسب المرحلة والجنس ، نسبة الأمية ، نسب رسوب الطلاب ، عدد الطلاب قياسا إلى كل معلم أو أستاذ .

-المؤشرات الصحية : ومن أهمها أمد الحياة ، ومؤشر وفيات الأطفال الرضع ...الخ .

-مؤشر الشفافية : ومنها ضعف القدرات الإحصائية للدولة ، وجود قيود على نشر المعلومات ...الخ .

-مؤشرات تتعلق بالجانب الاجتماعي : وتضم عدد الأفراد في كل غرفة ، نسبة الأسر التي تستفيد بشكل متكامل من الخدمات الأساسية التي تقدمها الجهات الحكومية مثل مياه الشرب والصرف الصحي ...الخ .

-مؤشر الاستثمار في الكفاءات البشرية .

- **مؤشرات أخرى** : ومنها مؤشر الاستقرار والسلم ، عدد أو نسب اللاجئون .

أما لجنة التنمية المستدامة فقد حددتها بالاتي (**د. خليل ، 2014 ، ص322-323**) :

-**المؤشرات الاقتصادية** : وتضم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، الاستثمار الإجمالي كنسبة مئوية إلى الناتج ، صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات ، نصيب الفرد من الاستهلاك الطاقة التجارية ، رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، صافي المساعدات الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

-**المؤشرات الاجتماعية** : وتشمل البطالة ، العمر المتوقع ، معدل النمو السكاني .

-**المؤشرات البيئية** : وأهمها التصحر، تلوث الهواء ، تلوث التربة ، تلوث المياه ، البيئة الحضرية ، التنوع البيولوجي .

-**المؤشرات المؤسسية** : وتضم الحصول على المعلومات بالوسائل الالكترونية مثل خطوط الهاتف لكل (100) شخص ، عدد المشتركين في النقال لكل (100) شخص ، عدد الحواسيب لكل (100) شخص ، عدد مستخدمي الانترنيت لكل(100) شخص ، العلوم والتكنولوجية وتشمل العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير .

3.ا لتنمية المستدامة في العراق – الواقع – التحديات – الآثار الاقتصادية

1.3 واقع التنمية المستدامة في العراق:

عانت البيئة في العراق من مشاكل عدة وتدهور كبير وتعود أسباب ذلك إلى مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية والسياسات الخاطئة التي عزلت العراق عن العالم أبان النظام السابق ، فضلا عن الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي ...الخ بمجموعها شكلت ضغطا على البيئة ومواردها ، وبناءا على ذلك فان أصلاح هذا التدهور وتحسين البيئة يتطلب جهودا مضنية وعلى كافة الأصعدة والمستويات لوضع استراتيجيات للبيئة وتنفذها حتى تستطيع الأجيال القادمة أن تعيش برفاهية وأمان ، فالحفاظ على البيئة يعني المحافظة والإبقاء على الأنواع الحيوانية والنباتية والموارد والأنظمة البيئية باختلاف أنواعها مع مراعاة الاستخدام المستدام لها والاستغلال الرشيد للموارد والثروات الاقتصادية بما يضمن رفع قيمة الإنسان والبيئة معا وبشكل شامل دون الإخلال بتوازن النظم الطبيعية في البلاد .

أ-أسباب التدهور البيئي في العراق :- وتتلخص بالاتي (**وزارة البيئة ، 2011-2012 ، ص12-19 ، مجموعة باحثين ، 2006 ، ص335 ، محمود ، 2012 ، وزارة ، http://www.ao- academy.org ، 2000 ، ص149 ، د. المقدادي UNDPد. المهداوي ، 2006، ص74 ، البيئة 2005 ، ص37**) .

-**الزيادة السكانية** : الجدول (1) يبين أن الزيادة السكانية ضغطا على جميع موارد البيئة فيما يزيد من معدلات تدهورها من خلال زيادة الحاجة إلى الغذاء والطاقة والإسكان والماء ، فضلا عن زيادة كمية النفايات والفضلات الصلبة والسائلة ، وأيضا الممارسات الضارة بالبيئة التي يتبعها السكان مثل قطع الأشجار والصيد الجائر للحيوانات والطيور البرية .

جدول (1) يبين عدد سكان العراق ومعدلات نموه في العراق للمدة (2004-2017)

السنوات	عدد السكان	معدل النمو

2004	27,139,214	-
2005	27,969,133	3,0
2006	28,782,429	3,01
2007	29,645,901	3,02
2008	30,353,278	3,02
2009	31,451,336	3,01
2010	32,394,876	3,0
2011	33,366,622	3,0
2012	34,367,723	3,0
2013	35,398,754	3,4
2014	36,460,716	4,2
2015	37,554,537	3,4
2016	36,433,599	2,5

المصدر :-1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (2005-2014) ، المجموعة الإحصائية للسنوات (2005-2014) ، صفحات متعددة .

2-) د. دواي مهدي صالح وخلف علياء حسين ، (2016) ، تحليل الهرم السكاني في العراق من منظور التنمية البشرية ، بحث منشور في :- مجلة ديالى – جامعة ديالى ، العدد السبعون ، ديالى ، ص588 .

3-) الطائي ضرغام خالد عبد الوهاب ، (2015) ، مشكلة أزمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها (تحديات استقطاب مشاريع الإسكان العامة – دراسة حالة) ، بحث منشور في : مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة الغري ، السنة الحادية عشرة ، المجلد العاشر ، العدد الخاص بمؤتمر الإسكان (2015) ، الكوفة، ص209 .

4-) من احتساب الباحثة .

-التمدن (الهجرة من الريف إلى المدينة) : وهذا يعني نزوح السكان من الريف إلى المدينة بمعدل ثلاثة أضعاف خلال العقدين الأخيرين ويرجع سبب ذلك إلى الاتجاه المتزايد لاستخدام الوسائل التقنية في الحياة والبحث عن العمل والسكن الملائم والخدمات الصحية الأفضل مما يؤدي بالنتيجة إلى زيادة الضغط على البيئة الحضرية فتقل قدرتها على الاستيعاب وتستنزف مواردها .

-مشكلة التصحر وتدهور الأراضي : أشارت الدراسات التي تناولت هذه المشكلة إلى أن الأراضي الصحراوية تشكل ما نسبته (42%) من مساحة العراق ، وان هنالك نسبة أخرى من الأراضي تعاني من مشكلة التصحر كانجراف التربة والكثبان الرملية وشبه الرملية ، والتملح والتغدق ، وتدهور الغطاء النباتي الطبيعي مما انعكس سلبا على الواقع البيئي في العراق ، إذ زادت معدلات العواصف الترابية والرملية وترجع أسباب التصحر إلى أسباب وظروف طبيعية والتي تعني أن (90%) من مناخ البلاد ويقع ضمن مناطق المناخ الجاف المتميز بارتفاع درجات الحرارة والصيف الطويل ، وارتفاع نسبة التبخر وانخفاض كميات الأمطار ، وأسباب وظروف بشرية وتشمل القطع العشوائي للنباتات والرعي الجائر وتخلف أنظمة الري والبزل ، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية ...الخ ، والجدول (2) يوضح النسبة المئوية لأنواع التصحر في العراق وحسب السنوات (2004 و 2005 و 2009) .

الجدول (2) يبين النسبة المئوية لأنواع التصحر في العراق لسنوات (2004 و 2005 و 2009)

السنوات	تصحر خفيف	تصحر متوسط	تصحر شديد	تصحر شديد جدا	التدهور بالدونم
2004	23,1	57,6	12,6	2,8	1000
2005	23,1	57,6	12,6	2,8	1000
2009	29,1	57,6	12,6	2,8	1000

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (011) ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ، بغداد ، ص52

ضعف الوعي البيئي : ويعد احد أهم ركائز تطور المستوى والأداء البيئي لأي منظومة اجتماعية ، وما يؤخذ على المجتمع العراقي ضعف الوعي البيئي ويعاد سبب ذلك إلى حداثة هذا المفهوم على المجتمع ، فضلا عن عدم دمج البعد البيئي في الإطار التربوي ، وأتباع أفراد المجتمع أنماطا سلوكية ذات أثار سلبية على البيئة والصحة (**ضعف أنظمة الرصد البيئي والحروب وعدم الاستقرار السياسي والمتغيرات الجيبوليتكية والاقتصادية والاجتماعية**) .

هذه الأسباب بمجموعها أفرزت أثارا سلبية على الواقع البيئي في العراق متمثلة بشحة المياه وتلوث موارد البيئة (الماء والهواء والتربة) ، وأيضا إلى تدهور التنوع الإحيائي ، وارتفاع معدلات الفقر ، والإغراق البيئي ...الخ مما يعني بالنتيجة أن الاقتصاد الوطني والبيئة تعرضت إلى أزمات أهدرت موارده الطبيعية والبشرية وكرست مفهوم أحادية الاقتصاد، كما وجد الباحثون إن عدم القدرة على تبني برامج طموحة في التنمية المستدامة في البلاد يعود إلى الوضع الأمني المتأخر والذي شكل سببا في إيقاف البرامج التنموية لذا فان عملية التنمية المستدامة في العراق لم تشهد أي تطور يمكن قراءته للأسباب أعلاه مضافا إلى ذلك ضعف سيادة الدولة وقدرتها على التحكم في مواردها وقراراتها السياسية المشوشة (**د. الصقال ، 2010 ، ص130**) .

ب-مؤشرات التنمية المستدامة في العراق :-للتعرف أكثر على واقع التنمية المستدامة في العراق سنتناول أهم المؤشرات (**المؤشرات الاقتصادية**) :-وأهمها :

-حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :- يبين الجدول (3) حصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2017) . يتضح من الجدول أن معدل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المدة سجل ارتفاعا ملحوظا إذ ارتفع من (2,1) عام (2004) إلى (7,8) عام (2013) ، ثم اخذ بالانخفاض في عام (2014) إلى (5,1) بسبب أزمة أسعار النفط في الأسواق العالمية ولاسيما بعد منتصف العام نفسه ، لذلك صنف تقرير التنمية البشرية لعام (2015) العراق من الدول ذات الدخل الفردي المتوسط (**الأمم المتحدة** ،

الجدول (3) يبين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2017)

السنوات	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2004	2,0
2005	2,6
2006	3,3
2007	3,8
2008	5,1
2009	4,4
2010	5,3
2011	6,5
2012	7,4
2013	7,8
2014	5,1
2015	5,1

2016	6,6
2017	7,7
معدل النمو المركب	0,10

المصدر 1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (سنوات متعددة) ، مؤشرا البيئة والتنمية المستدامة في العراق ، بغداد، صفحات مختلفة .

(2) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (2011) ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ، بغداد ، ص76 .

(3) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (2016) ، الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة (2014) ونظرة لما بعد عام (2015) ، بغداد ، صفحات مختلفة .

(4) البنك المركزي العراقي - وزارة المالية ، (2017) ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام (207) ، بغداد ، ص11 .

(5)- احتسب معدل النمو المركب من قبل الباحثة باعتماد المعادلة التالية

$$r = (X2017 / X2010)^{1/y} - (1)$$

2015 ، ص31) ، ثم اخذ بعد ذلك إلى الارتفاع الطفيف في العامين الأخيرين . ليبلغ معدل نمو مركب بنحو (0,10) .

-**نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي** : تحتل الاستثمارات الحكومية في العراق على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات وكما في الجدول (4) ، وتعتمد هذه الاستثمارات بشكل كبير على العائدات النفطية كونها المصدر الرئيس للايردات المالية في البلاد

الجدول (4) يبين نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2017)

السنوات	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي
2004	7,5
2005	19,1
2006	21,0
2007	36,0
2008	10,8
2009	12,2
2010	19,2
2011	15,3
2012	17,6
2013	26,6
2014	10,4
2015	37,7
2016	26,1
2017	33,4
معدل النمو المركب	0,14

المصدر:: 1)د. الجوراني عدنان فرحان ، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين ، وعلى الموقع الالكتروني www.Iraqieconomists.net -

(2)-الصف الأخير احتسب من قبل الباحثة بنفس المعادلة السابقة .

إذ تحتل ما نسبته (93%) ، لهذا فان هذا المؤشر يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية . **وبلغت نسبته خلال** المدة (2004-2017) بـ (91%) بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول العربية إذ وصلت إلى (30%) في الأردن والأمارات ، والى (25%) على مستوى الدول العربية مما يؤكد أن هذه النسبة في العراق لا تشكل داعما لعملية التنمية والأعمار والبناء التي سيشهدها البلد **(الجوراني ، www.Iraqieconomists.net) ، مسجلا معدل نمو مركب بلغ (0,14) .**

-**نسبة الصادرات إلى الواردات** :-يوضح الجدول (5) نسبة الصادرات إلى الواردات العراقية التي تعكس الميزان التجاري للسلع والخدمات التي يقوم بها البلد ونجد فيه أن الصادرات من السلع التي يدخل النفط فيها تشكل ما نسبته (98%) مقابل انخفاض الاستيراد للسلع والخدمات خلال المدة (2004-2017) . ويبين هذا المؤشر قدرة الدولة على الاستيراد المستمر ما يعني هناك درجة انفتاح اقتصادي في العراق على العالم الخارجي .مسجلا معدل نمو مركب بلغ (0,09) .

الجدول (5) يبين نسبة الصادرات إلى الواردات للمدة (2004-2017)

السنوات	نسبة الصادرات إلى الواردات
2004	0,87
2005	0,88
2006	1,32
2007	1,6
2008	1,6
2009	1,02
2010	1,15
2011	1,6
2012	1,62
2013	1,71
2014	0,80
2015	0,95
2016	2,6
2017	2,9
معدل النمو المركب	0,09

المصدر:-(1)-د. كريم سالم حسين ، نحو رؤية إستراتيجية للتنمية المستدامة لعام (2030) في العراق ، (بغداد ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2018) ، ص13 .

2)-احتسب معدل النمو المركب من قبل الباحثة باعتماد المعادلة التالية (1) - 1/y(X 2010 / X2017)

***السكان دون خط الفقر الوطني** : تشير البيانات الواردة في الجدول (6) أن نسبة السكان دون خط الفقر الوطني في العراق مرتفعة بالرغم من أطلاق العديد من البرامج التنموية السنوية والخمسية في البلاد ، فتراوحت هذه النسبة ما بين (26,9) عام (2004) إلى (30,5) عام (2009) ، ثم انخفضت في سنوات أخرى لترتفع في عام (2014) على اثر تراجع أسعار النفط في السوق العالمية والتردي في الأوضاع الأمنية بسبب الإرهاب الداعشي حتى وصلت إلى (22,5) ثم إلى (30,0) عام (2016) لتستقر بعد ذلك في عام (2017) عند (22,5) محققة

معدل نمو مركب سالب بلغ (0,013-) .

(المؤشرات الاجتماعية) : ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي :

***-معدل البطالة** : تعد مشكلة البطالة في العراق متأزمة ومعقدة كونها تراكمات سياسات النظام السابق وإحداث ما بعد عام (2003) وما مر به البلد من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت بشكل أو بأخر على تفاقم معدلاتها حتى باتت تهدد الاستقرار الأمني والسياسي والأمن المجتمعي، وتبين معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2017) أن معدل البطالة بلغ عام (2004) نحو (26,8) وتأرجح بعد ذلك بين انخفاض كما في عام (2016) ليبلغ (10,8) وارتفع كما في

الجدول (6) نسبة الفقر دون خط الفقر الوطني في العراق خلال المدة (2004-2017)

السنوات	نسبة الفقر
2004	26,9
2005	26,8
2006	26,8
2007	26,6
2008	29,4
2009	30,5
2010	26,8
2011	23,4
2012	22,4
2013	18,9
2014	22,5
2015	17,5
2016	30,0
2017	22,5
معدل النمو المركب	(0,013-)

المصدر :-(1)-د. الحديثي فوزي حسين و عيدان عماد خليل ، (2014) ، الواقع البيئي وتحدياته في العراق للمدة (1980-2003) ، بحث منشور في : مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة واسط ، العدد (16) ، واسط ، ص15 .

(2)-صندوق النقد العربي ،(2016) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2016) ، أبو ظبي ، الأمارات ، ص409 و ص415

(3)-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق ، (2014) ، التقرير الوطني للتنمية البشرية (2014) ، بغداد ، صفحات مختلفة

(4)- الصف الأخير احتسب من قبل الباحثة .

العام (2012) إذ سجلت (21,8) ، ووصل بعد ذلك إلى (16,7) عام (2017) . لتحقق معدل نمو مركب سالب قدره (0,033-) ، وكما هو في الجدول (7) .

جدول (7) يبين معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2017)

السنوات	معدلات البطالة
2004	26,8

2005	17,97
2006	17,52
2007	17,5
2008	15,3
2009	18,5
2010	16,8
2011	18,0
2012	21,8
2013	16,4
2014	11,1
2015	10,9
2016	10,8
2017	16,7
معدل النمو المركب	(0,033-)

المصدر:-(1) إسماعيل محمد ناصر وآخرون ، (2008) ، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة (1977-2004) ، بحث منشور في : مجلة التقني ، المجلد (21) ، العدد (6) ، بغداد .

(2)- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (سنوات متعددة) ، المجموعة الإحصائية للمدة (2005-2009) ، بغداد .

(3)-د. بنيان حسام الدين زكي وكامل ميادة رشيد ، (2013) ، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003-2008) ، بحث منشور في : مجلة العلوم الاقتصادية – جامعة البصرة ، المجلد (9) ، العدد (33) ، البصرة ، ص50 .

*-**مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة** : ورد في تقرير التنمية البشرية إن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العراق ارتفع من (57,7) سنة عام (2005) إلى (62,7) سنة في عام (2011) ثم إلى (72,2) سنة عام (2017) مما يدلل على إن هنالك تحسن بالمستوى ألمعاشي للسكان وبما يقدم من خدمات الرعاية الصحية خلال السنوات المختارة . وكما في الجدول (8) .

الجدول (8) يبين معدلات متوسط العمر عند الولادة في العراق للأعوام (2005 و 2011و2014 و2017)

السنوات	متوسط العمر عند الولادة
2005	57,7
2011	62,7
2014	68,8
2017	72,2

المصدر:-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - العراق ، (سنوات متعددة) ، التقرير الوطني للتنمية البشرية للسنوات (2010 و 2014 و 2017) ، بغداد ، صفحات مختلفة

*-**معدل الإلمام بالقراءة والكتابة** :-يؤشر إلى نسبة البالغين الذين لديهم إلمام بالقراءة والكتابة نسبة من عدد السكان الإجمالي ، ففي عام (2004) بلغت النسبة (71,4%) وارتفعت إلى (77,5%) في عام (2007) وانخفضت إلى (75,8%) في عام (2012) وتعد نسبة منخفضة قياسا ببعض الدول العربية وهو اقل من معدل الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والبالغ (81,9%) (**الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2015 ، ص97 ، د. حسين ، 2018**) .

***معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي** :-وهو من المؤشرات الخاصة بالتعليم وقد لوحظ عليه تقدما ملحوظا إذ ارتفع من (86,6) عام (2004) إلى (95,0) خلال المدة (2013-2014) على التوالي .

(-المؤشرات البيئية) : تتلخص هذه المؤشرات بالاتي :

$-مؤشر التنوع البيولوجي (نسبة مئوية للمناطق المحمية) : تعرف المناطق المحمية بأنها "مساحة من الأرض أو المياه ذات القيمة التنافسية أو العلمية أو السياحية التي توضع تحت الحماية القانونية لحماية ثرواتها البيئية لاستدامة تنميتها " ، فقد بلغ أجمالي المناطق القائمة أو المقترحة كمناطق محميات طبيعية في العراق تقدر بـ (284022) هكتارا أي(2840كم2) وهو ما يعادل (0,65%) من أجمالي مساحة العراق وهذا المؤشر يعد احد المقاييس المهمة لمعرفة مدى التزام الدولة بالموروث الطبيعي من النباتات وما يعيش عليها من كائنات حية ضمن المحافظة على التنوع البيولوجي في حياة الأنهار والاهوار (**تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2011 ، ص165**) .

$-الأراضي الصالحة للزراعة :-يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة كونها المصدر للغذاء ، لذلك نجد نسبة الأراضي المزروعة فعلا تذبذبا إذ بلغت نسبتها عام (2007) حوالي (47%) وانخفضت بعد ذلك إلى (0,37%) عام (2012) ثم إلى (28%) عام (2014) ، ويعود السبب في ذلك إلى تملح الأراضي الزراعية واستفحال ظاهرة التصحر ، فضلا عن تجريف الأراضي الزراعية والزحف العمراني نحوها .

المؤشرات المؤسسية :-ومن أهمها :

#-خطوط الهاتف النقال لكل (100) شخص من السكان : وهو مؤشر يعكس التطور الحاصل في الاتصالات وسهولة الاستفادة من تقنية الاقتصاد الرقمي ، كما يعد مؤشرا لقياس درجة التطور في قطاع الاتصالات في البلاد ، فنراه ارتفع من (2,16%) عام (2004) إلى (71,7%) لكل (100) شخص عام (2011) ، وقد صدر عن المسح الذي اجري على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد لسنة (2013) ، إذ بلغت نسبة مستخدمي الهاتف النقال على مستوى العراق ما نسبته (63,2%) ، وعلى الرغم من هذا الارتفاع ألا أن العراق لا يزال بعيد عن أرقام دول الجوار **(الجوراني . www.Iraqieconomicsits) .**

#-مؤشر نسبة مستخدمي الانترنت من مجموع السكان : هو مؤشر يظهر انتشار خدمة الانترنت وتبادل المعلومات وتطور المجتمع التكنولوجي للمعلومات ، والمعرفة ويعدان ركنا هيكل الاقتصاد المعرفي ، وقد سجل ارتفاعا من عام (2004) من (0,9) إلى (2,5) عام (2010) ، وعلى الرغم من هذا الارتفاع ألا أنها تعد نسبة متواضعة جدا مقارنة بالدول العربية الأخرى (**الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2015 ، ص39**) .

2.3:التحديات أمام التنمية المستدامة في العراق :-

يشوب عملية تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة في العراق حالة من التخبط والازدواجية وذلك لوقوع أصحاب القرار الاقتصادي تحت طائلة المحاصصة والمحسوبية والفساد لهذا لم يكن من السهل وضع هذه الإستراتيجية قائم على قاعدة تقوم على أسس علمية وصحيحة وبناءا على ذلك حدد المختصون جملة من التحديات التي تقف عائقا أمام صناع القرار ومن ابرز هذه التحديات ما يلي :

أ-التحديات الاقتصادية وتضم (د. حسين ، 2018 ، ص18-19) :

***السمة الريعية** : يعتمد الاقتصاد العراقي على الإيرادات المالية المتأتية من الإنتاج النفطي إذ تشكل ما نسبته (97%) من إجمالي الإيرادات العامة مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتقلبات الحاصلة بأسعار النفط في الأسواق العالمية وكما حصل في أزمة عام

(2014) .

*-**ارتفاع معدلات البطالة** : وتعد من ابرز سمات الاقتصاد العراقي والتي تعكس ضعف قدرة الحكومات المتعاقبة على خلق فرص للعمل مقابل الأعداد السنوية من الداخلين لسوق العمل العراقية مما تسبب بأزمة حادة خاصة بين الفئة العمرية (15-45) سنة والمسماة بأنشطة اقتصاديا .

*-**ارتفاع معدلات الفقر** : تبين في الحديث السابق أن العوائل التي تعيش دون خط الفقر الوطني اكبر من تلك التي توضع في مناص العوائل المتوسطة الدخل والمرتفعة في البلاد على الرغم من الإمكانات المالية التي يمتلكها العراق وأكد الباحثون أن أزمة الفقر أزمة مزدوجة بسبب الوضع الاقتصادي وعدم الاستقرار الأمني في البلد مما جعل من هذه العقبة عبئا أمام إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق .

*-**العجز المتنامي في الموازنة الاتحادية** : أن المتتبع لوضع الموازنة الاتحادية في العراق أن يلاحظ تفاقم العجز فيها ولا سيما في السنوات الأخيرة بسبب تأثرها الحاد بأزمة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية والانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي في البلاد والحرب ضد الإرهاب الذي ترتب عليه زيادة في الأنفاق العسكري إذ شكل هذا الأنفاق حوالي (20%) من موازنة عام (2016) ، وان أي تجاوز لهذه النسبة ووصولها إلى (22%) من الناتج المحلي الإجمالي يشكل إنذارا خطيرا لان الحدود المسموح بها للعجز في الموازنة عالميا هو (3%) فقط مثلما جاء في بنود اتفاقية ماستريخت .

*-**ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي** : سجلت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في العراق ما نسبته (18%) مقابل (74,9%) للذكور في عام (2008) مما يدلل على ضعف دورها ولا سيما بما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة إذ يعد تمكين المرأة اقتصاديا وزيادة مشاركتها في العمل الاقتصادي أولوية من الأولويات الوطنية للدولة .

س-عبء المديونية العامة :-ارتفعت مديونية العراق نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على البلاد نتيجة احتلاله للكويت وعمليات التسليح ، فضلا عن الحصار الاقتصادي والهبوط الكبير لأسعار النفط عالميا ، وارتفاع الأنفاق العسكري في مواجهة تنظيم داعش حتى بلغ (39%) عام (2012) وارتفع إلى (70%) عام (2013) وارتفع بعدها إلى (74,5%) عام (2014) ثم استقر عند (20%) عام (2016) ، مما يعني تجاوز المديونية للمستويات الأمنية فبلغت ديون العراق حوالي (122,1) مليار دولار عام (2015) مقابل (87) مليار دولار عام (2014) ، كما سجلت ديون العراق الداخلية ثلثي أجمالي الدين بنحو (65) مليار دولار (صندوق النقد الدولي) .

ب-التحديات السياسية ومن أهمها (د. حسين ، 2018 ، ص19-20) :

&-الواقع السياسي والأمني : ويعتبر من التحديات الصعبة أمام التنمية المستدامة وذلك لاستمرار الصراعات السياسية والاضطرابات العسكرية والأمنية بسبب التنظيمات الإرهابية مما أدى إلى عدم الاستقرار الأمني وتوقف البرامج التنموية في البلاد والتراجع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

&-الفساد الإداري والمالي : احتل العراق المراتب الأخيرة في السلم العالمي لمدركات الفساد لسنوات متتالية وذلك بحسب ما جاء في تقرير منظمة الشفافية العالمية وأخرها في عام (2017) بالرغم من استحداث الكثير من الدوائر والمؤسسات الرقابية لهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتش العام ودوائر الرقابة الداخلية في الوزارات بمجموعها تؤدي عملا رقابيا على الأداء الحكومي في المجالين

الإداري والمالي .

&-التحديات البيئية : يعاني النظام البيئي في العراق من مخاطر التلوث بأثر الحروب والأزمات والصراعات وسوء الإدارة والاستخدام للموارد الطبيعية (الماء والهواء والتربة) ومن ابرز هذه المخاطر التي أصبحت تحديات صعبة أمام التنمية المستدامة ما يلي **(د. حسين ، 2018 ، ص20-21)** :

-ظاهرة التصحر : قدرت الإحصائيات والمسوحات التي أجرتها الدوائر المعنية إن نسبة الأراضي الصحراوية في العراق بلغت (42,5%) من أجمالي مساحة العراق الكلية ، وان حوالي (90%) من مساحة الأراضي تتعرض لعوامل التصحر وبدرجات متفاوتة مثلا الانجراف والكثبان الرملية والأملاح وانحسار الغطاء النباتي ، ويعود أهم سبب للتصحر هو سوء استخدام أدارة الأراضي والممارسات الخاطئة في استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية ، فضلا عن التغيرات المناخية الخطيرة والمتمثلة بارتفاع درجات الحرارة والجفاف وارتفاع نسبة التبخر وانخفاض كمية الأمطار ...الخ .

-التلوث البيئي : يعد التلوث البيئي ومن أهم المخاطر التي تواجه البيئة في العراق وتعود أسباب التلوث إلى العمليات العسكرية والأنشطة الصناعية والمنزلية والصرف الصحي ، وقد أشار تقرير وزارة البيئة العراقية إلى وجود (152) موقعا شديد التلوث في البلاد منتشرة في عموم المحافظات ، فضلا عن النفايات الخطرة كما يعد العراق من الدول الملوثة من الألغام ...الخ **(وزارة البيئة ، 2005 ، ص200)** .

-ندرة المياه : شكات شحة المياه مشكلة خطيرة جدا تؤثر على استمرار المياه للأجيال الحالية والقادمة ومن أهم أسباب هذه الشحة هو قلة الإيرادات المائية من دول المنبع لنهري دجلة والفرات (تركيا) ، فضلا عن حدة الجفاف وقلة معدلات التساقط وتدني كفاءة الاستعمالات للمياه وخاصة في القطاع الزراعي العراقي بمجموعها أدت إلى شحة المياه في البلاد **(هاشم ، 2011 ، ص257)** .

-انتشار السكن العشوائي : نظرا لانعدام السكن الصحي والملائم لغالبية العوائل العراقية الفقيرة أدى إلى انتشار السكن العشوائي الذي يشوه المنظر العام للمدن ويؤثر سلبا على مستوى الخدمات المقدمة من كهرباء وماء وصرف صحي .

&- التحديات العلمية والتعليمية ومن أبرزها (هاشم ، 2011 ، ص273-275) :

-عدم وجود سياسة متكاملة في مسالة البعثات الدراسية إلى جانب عدم ارتباطها بشكل أساسي بالحاجات الحلية الفعلية للبلد . **-عدم وجود مجموعة من القوانين والتشريعات** التي أصبحت تشكل عائقا في تطوير الملاكات العلمية والتقنية وتطوير العمليات التربوية الأكاديمية .

- قلة الأكاديميات المهنية والفنية والتطبيقية ومراكز البحوث والافتقار إلى المناهج العلمية الحديثة في التربية والأساليب والطرائق واعتماد أسلوب الحشو الذهني .

-تخلف المناهج التقنية والفنية والعلمية وعدم استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية الاقتصادية والبشرية .

-هجرة الكفاءات والملاكات العلمية الكبيرة إلى خارج العراق لأسباب اقتصادية وأمنية ومهنية .

-ضعف المعرفة الحديثة ووسائل الاتصالات في الجامعات والأكاديميات العراقية .

3.3 الآثار الاقتصادية الناجمة عن التنمية المستدامة في العراق :

استنتجت الباحثة إن تطبيق أبعاد للتنمية المستدامة في العراق سينتج عنه مجموعة من الآثار الايجابية التي ستعزز من المحافظة على الرفاهية للأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة ، مما يعني خلق بيئة اقتصادية واجتماعية وبيئية متوازنة يستطيع من خلالها الفرد العيش بأمان واستقرار والحلم بالمستقبل بصورة متفائلة بعيد عن الخوف . ومن أهم تلك الآثار ما يلي :

أ-القضاء على الفقر المطلق والارتقاء بمستوى معيشة السكان لا سيما وان العراق من الدول الغنية بالموارد المالية ، ويكون ذلك من خلال إحداث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر .

ب-دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة عن طريق رسم سياسة للتشغيل قادرة على خلق فرص للعمل للشباب .

ج-تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وسن القوانين المتعلقة بذلك بما يضمن العدل والمساواة وإرجاع الحقوق لأصحابها .

د-تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل وتمكينهما بما يتناسب ودور كل منهما في بناء المجتمع وتكامله وخلق أسرة سليمة وصحية قادرة على تنشئة أفرادا صالحين .

ه0-تحقيق التعليم الابتدائي الشامل لجميع الأطفال في كل محافظات البلاد ، وإلزام الأهل بذلك ومحاسبة من يتهرب عنه . و- رفع متوسط الدخل الحقيقي في لمدة الزمنية المرسومة ، مع مراعاة بأن التنمية عملية طويلة الأجل .

س-ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

ح-ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع الدخول ، لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادّخارية ، وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

ط-تطوير قطاع التأمين وتحريره باعتباره من أهم آليات تعبئة المدّخرات الاجتماعية.

ل- العمل على تخفيض كلفة فتح حسابات ادخارية .

ي -تطوير أداء الصناديق الادخارية مما سيؤدي إلى توجيه احتياطياتها إلى الاستثمار في سوق رأس المال ، وهو الأمر الذي ينعش الاستثمارات ومن ثم التشغيل وبدء دورات اقتصادية جديدة للاقتصاد الوطني .

ك -الاستفادة من الموارد المتاحة البشرية والمادية ، والطبيعية بكفاءة وعلمية حتى لا تؤدي العملية إلى استنزافها وهدرها .

م-الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلاً من الاعتماد على الاستيراد ، عن طريق تشجيع الإنتاج الوطني ورفع الرسوم على المنتجات المستوردة .
ش-ارتفاع معدلات الولادات بين الأطفال حديثي الولادة عن طريق تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة من الدولة .

ت-زيادة الغطاء النباتي حول المحافظات العراقية بما يقلل من عوامل التعرية وانجراف التربة والحد من ظاهرة التصحر التي أخذت بالتزايد في السنوات الأخيرة بسبب مجموعة من العوامل تم ذكرها أنفا .

ذ-نشر الوعي البيئي بين صفوف المواطنين بما يخدم أهداف التنمية المستدامة في البلاد .

ث-متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وزيادة دور أجهزة الدولة المعنية بذلك وإعطاء فرصة اكبر لمنظمات المجتمع المدني ذات الاختصاص من العمل بأجواء ايجابية خدمة للمصلحة العامة.

ومن الملاحظ إن هذه الآثار لا يزال العراق بعيدا عنها وبشكل كبير بسبب ضعف الحكومة المركزية وبالتالي ضعف أداء الحكومات المحلية في المحافظات ، فضلا عن عدم الاستقرار الأمني والضيابية التي تغطي السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمالية في البلاد ، يضاف إلى ذلك ضعف الدبلوماسية العراقية بما يخص مسالة المياه وقلة الإيرادات المائية من دول المنبع (تركيا وسوريا وإيران) ، إضافة إلى جهل المواطن العراقي بموارد البيئة وأهميتها وضرورة المحافظة عليها ، ولا يزال نصيب الفرد من الدخل القومي ضعيفا مقارنة بدول الجوار ولا سيما الدول الخليجية ، وبقاء الصفة الريعية مهيمنة على الاقتصاد العراقي مما يجعله عرضة للازمات العالمية على اثر تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، كما لا يزال دور المرأة هامشيا في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبقاء النظرة الدونية لهذا الكائن على الر غم من تكريم الله في ديننا الإسلامي لها وفي جميع كتبه السماوية ، وأخيرا تخلف المناهج الدراسية ، وزيادة أعداد الطلبة المتسربين من مقاعد الدراسة وفي اختلاف المراحل الدراسية ، ...الخ من العقبات .

قائمة المصادر

1-ابن منظور ، (بدون سنة) ، لسان العرب . فصل الياء – حرف الهمزة ، بدون طبعة ، القاهرة ، مصر ، مطبعة دار المعارف .

2- محمود احمد عبد الفتاح وأبو السعود أسلام إبراهيم ، (2007) ، أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية ، القاهرة ، مصر ، المكتبة المصرية للنشر ..

3- الجمل احمد محمود ،(بدون سنة) ، حماية البيئة البحرية من التلوث ، الإسكندرية ، مصر ، منشاة المعارف .

4-د. الصقال احمد هاشم ، (2010) ، متطلبات التنمية المستدامة في العراق دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة ، بحث منشور في : مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة –كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، بغداد .

5- الجامعة العربية - مصر ، (2006) ، تقرير وتوصيات اجتماع الخبراء حول تحديد حزمة مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية للقطاعات المختلفة بالمنطقة العربية ، الكويت .

6- برنامج الأمم المتحدة - الأمم المتحدة ، (2000) ، تقرير التنمية البشرية لعام (2000) ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية .

7-الأمم المتحدة – نيويورك ، (2015) ، تقرير التنمية البشرية لعام (2015) ، التنمية في كل عمل ، نيويورك ، الولايات **المتحدة الأمريكية .**

8-الأمم المتحدة – نيويورك ، (2011) ، تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية .

9-اللجنة العالمية للبيئة والتنمية – الأمم المتحدة ، (1989) ، مستقبلنا المشترك ، ترجمة : عارف محمد كامل ، بحث منشور في : مجلة عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد (142) ، الكويت .

10- ريحان إيمان محمد ، (2002) ، تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى : كلية الهندسة –جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر.

11- علي باقر محمد ،(2003) ، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ، الطبعة (1) ، عمان ، الأردن ، الأهلية للنشر والتوزيع .

12-بولصباع رياض ، (2013) ، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات – دراسة مقارنة (الإمارات العربية المتحدة – اليمن – الجزائر) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر .

13- توفيق تحسين عبد الحميد و آخرون ، (1992) ، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، بحث مقدم إلى : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إدارة العلوم ، تونس .

14- المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية ، (2004) ، التنمية المستديمة والإدارة المجتمعية ، بحث مقدم إلى : المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية – جامعة الدول العربية ، القاهرة ، مصر .

15- منظمة العمل العربية - جامعة الدول العربية ، (1988) ، تقرير إحصائيات العمل في البلدان العربية ، المجلد الرابع ، القاهرة ، مصر.

16- ديوان المراجعة القومي - جمهورية السودان ، (2016) ، تقرير عن جاهزية الدولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2015-2030) ، الخرطوم ، السودان .

17- ماير جيرالد **و بالدين** روبرت ، ترجمة : **الصايغ** يوسف عبدالله ، (1964) ، التنمية الاقتصادية نظرياتها – تاريخها – سياستها ، الجزء (1) ، بيروت ، لبنان ، مكتبة لبنان .

18-د. بنيان حسام الدين زكي **و كامل** ميادة رشيد ، (2013) ، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003-2008) ، بحث منشور في : مجلة العلوم الاقتصادية – جامعة البصرة ، المجلد (9) ، العدد (33) ، البصرة .

19- عبد الغني حسونة ، (2013) ، الحماية القانونية للبيئة في أطار التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى : كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .

20- هاشم حنان عبد الخضر ، (2011) ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق – ارث الماضي وضرورات المستقبل ، بحث منشور في : مجلة مركز دراسات الكوفة – جامعة الكوفة ، العدد (21) ، الكوفة .

21- مطرود حنين جمال ، (2018) ، معوقات التنمية المستدامة في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية الآداب – جامعة القادسية ، القادسية .

22- الحمد رشيد **و صاريني** محمد ، (1979) ، البيئة ومشكلاتها ، بحث منشور في : مجلة عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد (22) ، الكويت .

23-**زرنوح** باسميتة ، (2006) ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر ، الجزائر.

24- عبد المقصود زين الدين ، (1998) ، قضايا بيئية معاصرة :- المواجهة والمعاصرة بين الإنسان وبيئته ، الكويت .

25- علام سعد طه ، (2004) ، التنمية والدولة ، الطبعة الأولى ، (القاهرة ، مصر ، دار طيبة للتوزيع والنشر .

26- المهنا سليمان **والديب** ريدة ، (2009) ، التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، بحث منشور في : جامعة دمشق للعلوم الهندسية – جامعة دمشق ، المجلد (25) ، العدد (1) ، دمشق ، سوريا .

27- ملك صلاح ياركة ، (2004) ، العوامل البشرية ودورها في التنمية الزراعية في محافظة القادسية للمدة (1990-2000) ، بحث منشور في : مجلة القادسية للعلوم الإنسانية – جامعة القادسية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، القادسية .

28- ملك صلاح ياركة ، (2005) ، تقانات الري في محافظة القادسية ، بحث منشور في : مجلة واسط - جامعة واسط العدد الأول ، واسط .

29-صندوق النقد العربي- الأمارات ، (2016) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2016) ، أبو ظبي .

30- الطائي ضرغام خالد عبد الوهاب ، (2015) ، مشكلة أزمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها (تحديات استقطاب مشاريع الإسكان العامة – دراسة حالة) ، بحث منشور في : مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة الغري ، السنة الحادية عشرة ، المجلد العاشر ، العدد الخاص بمؤتمر الإسكان (2015) ، الكوفة .

31- عبدالله عبد الخالق ، (1998) ، العرب والبيئة – قمة الأرض للتنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، الطبعة (1) ، الأمارات العربية المتحدة .

32-د. الحسن عبد الرحمن محمد ، (2011/11/16) ، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، بحث مقدم إلى : الملتقى (إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة –جامعة المسلة ، الخرطوم السودان .

33- محمود عبد الملك ، (2012) ، بيئة العراق المسؤولية الغائبة ، مقال منشور في : مجلة الرائد – مؤسسة الثقافة والنشر ، العدد (82) ، الهند .

34-غنيم عثمان محمد **وزنط** ماجدة احمد ، (2007) ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، الطبعة (1) ، عمان ، الأردن ، دار صفاء للنشر .

35- مصطفى عبدو ، (2008) ، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة (حالة الجزائر 1999-2006) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى :- كلية العلوم السياسية – جامعة باتنة ، الجزائر .

36- البنا علي علي ، (1990) ، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية ، القاهرة ، مصر ، دار الفكر العربي .

37- موسشيت ف. دوجلاس ، ترجمة : **شاهين** بهاء ، الطبعة (1) ، القاهرة ، مصر ، الدار الدولية للاستشارات الثقافية .

38- هاريسون فريدريك ، ترجمة : **عبد العزيز** سعيد ، (1994) ، الموارد البشرية والتنمية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، دار النهضة للنشر .

39- عطية فيليب ، (1992) ، امرض الفقر – المشكلات الصحية في العالم الثالث ، بحث منشور في : مجلة عالم المعرفة ، العدد (161) ، الكويت ، شركة إنماء للنشر والتوزيع .

40-د.الحديثي فوزي حسين **وعيدان** عماد خليل ، (2014) ، الواقع البيئي وتحدياته في العراق للمدة (1980-2003) ، بحث منشور في : مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة واسط ، العدد (16) ، واسط .

41-د. حسين كريم سالم ، (2018) ، نحو رؤية إستراتيجية للتنمية المستدامة لعام (2030) في العراق ، بغداد ، مركز البيان للدراسات والتخطيط .

42- صالح لورنس يحيى ، (2000) ، التنمية الاقتصادية ومشكلة التلوث في البلدان النامية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، بغداد .

43- الحلو ماجد راغب ، (2002) ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ، الإسكندرية ، مصر ، منشاة المعارف .

44- عبد القوي محمد حسين ، (2002) ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية ، بيروت ، لبنان ، منشاة النسر الذهبي للطباعة ..

45-د. الطحلاوي محمد رجائي ، (2011) ، العلاقة بين البيئة والتنمية ، بحث منشور في : مجلة أسيوط للدراسات البيئية – جامعة أسيوط ، العدد الخامس والثلاثون ، أسيوط ، مصر .

46- زين محمد علي ، (2009) ، العراق الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، بغداد ، دار الملاك للفنون والنشر .

47- محمدين محمد محمود **و احمد** محسن عبد العزيز ، (1981) ، الأقاليم الجافة، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، دار العلوم للطباعة .

48- إسماعيل محمد ناصر وآخرون ، (2008) ، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة (1977-2004) ، بحث منشور في : مجلة التقني ، المجلد (21) ، العدد (6) ، بغداد .

49-مجموعة باحثين ، (2006) ، العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة ، بغداد ، بيت الحكمة .

50- الوائلي مثنى فاضل ، (2012) ، التغييرات المناخية وتأثيراتها في الموارد المائية السطحية في العراق ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى : كلية الآداب – جامعة الكوفة ، الكوفة .

51-مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – الإمارات ، **(2001)** ، هكذا يصنع المستقبل ، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات .

52- طلبة مصطفى كمال ، (1995) ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة "إنقاذ كوكبنا" ، بيروت ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية .

53-د. دواي مهدي صالح **وخلف** علياء حسين ، (2016) ، تحليل الهرم السكاني في العراق من منظور التنمية البشرية ، بحث منشور في : مجلة ديالى – جامعة ديالى ، العدد السبعون ، ديالى .

54-د خليل ندوة ، (2014) ، تحليل اتجاهات التنمية المستدامة في العراق ، بحث منشور في : مجلة الاقتصادي الخليجي – مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة ، العدد (18) ، البصرة .

55- الهيتي نوزاد عبد الرحمن ، (2006) ، التنمية المستدامة في المنطقة العربية – الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ، بحث منشور في : مجلة الشؤون العربية –جامعة الدول العربية ، العدد (125) ، الكويت .

56- احمد هبة **وسالم** صلاح ، (1999) ، المرأة والتنمية الأفاق والتحديات ، بحث مقدم إلى : مركز بحوث الدول النامية – جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر .

57- وزارة البيئة - العراق ، (2011-2012) ، الإستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية للفترة (2013-2017) ، بغداد .

58-وزارة البيئة - العراق ، (2005) ، تقرير حالة البيئة في العراق ، بغداد .

59- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (2015) ، الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة (2014) ، بغداد .

60-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ، (بغداد ، وزارة التخطيط ، 2015) .

61-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق ، (2014) ، التقرير الوطني للتنمية البشرية (2014) ، بغداد .

62 -الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (سنوات متعددة) ، مؤشرا البيئة والتنمية المستدامة في العراق ، بغداد .

63- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (2014) ، التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام (2014) ، الطبعة الأولى ، بغداد ، وزارة التخطيط وبيت الحكمة .

64-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق ، (سنوات متعددة) ، التقرير الوطني للتنمية البشرية للسنوات (2010 و 2014 و 2017) ، بغداد .

65- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (سنوات متعددة) ، المجموعة الإحصائية للمدة (2005-2009)، بغداد .

66- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (2011) ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ، بغداد .

67- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (2016) ، الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة (2014) ونظرة لما بعد عام (2015) ، بغداد .

68- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (2011) ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ، بغداد .

69- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، (2005-2014) ، المجموعة الإحصائية للسنوات (2005-2014) ، بغداد .

70- البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث - وزارة المالية ، (2017) ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام (2007) ، بغداد .

71- د المهداوي .وفاء جعفر ، (2006) ، نظام الحماية الاجتماعية ، بحث منشور في :- مجلة الحكمة – بيت الحكمة ، العدد (42) ، بغداد.

المواقع الالكترونية :

1- صلاح رزان ، (26/ يوليو/2018) ، مفهوم التنمية المستدامة ، بحث منشور على الموقع الالكتروني :

https://mawdoo3.com.

2-صندوق النقد الدولي – واشنطن، تقرير حول تفاقم عجز ديون العراق ، منشور على الموقع الالكتروني :-

www.alaalem.com/index.ph

3- الأمين عبد الرحيم محمد ، تنمية الموارد ومتطلبات التنمية المستدامة ، بحث منشور على الموقع الالكتروني لمؤسسة الفكر العربي :

www.arabthogt.org

4- الجوراني عدنان ، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات ، بحث منشور على الموقع الالكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين :

www.lraqieconomists.net

5- د.المقدادي كاظم ، التلوث البيئي وتداعياته الصحية والاجتماعية ، الأكاديمية المفتوحة في الدنمارك ، على الموقع الالكتروني :

http;//www.ao-academy.org/ar/docs-accounting-and-financtal.

6- ألكفري مصطفى عبدالله ، (2003) ، التنمية البشرية والتنمية المستدامة ، بحث منشور في : مجلة الحوار المتمدن ، العدد (628) ، وعلى الموقع الالكتروني :

www.ahewar.org

7--**مقال على شبكة الانترنت** ، وعلى الموقع الالكتروني :

http;/mawdooa.com

م. م :- تغريد قاسم محمد أبو تراب ، (السنة 2021)، البيئة والتنمية المستدامة في العراق – الواقع – والآثار الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص180-207